

يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2018 تحليلاً للتطورات الاقتصادية التي شهدتها الدول العربية خلال عام 2017. ويبدأ باستعراض مختصر لأداء الاقتصاد العالمي، ثم ينتقل إلى الاقتصادات العربية حيث يتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ثم التطورات في قطاعات الزراعة والصناعة والنفط والطاقة. ويستعرض التقرير بعد ذلك تطورات المالية العامة والتطورات النقدية والمصرفية وتطورات أسواق المال العربية، ثم ينتقل إلى التجارة الخارجية والتجارة البينية وموازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف. وكمحور لهذا العام يتناول التقرير موضوع "أفاق التوليد الكهربائي باستخدام مصادر الطاقة المتجددة في الدول العربية"، وبعد ذلك يقدم التقرير عرضاً للوعن الإنمائي العربي والدولي. وفي إطار إبراز أهمية التعاون الاقتصادي العربي المشترك، يتناول تقرير هذا العام أيضاً فصلاً عن "التعاون العربي في مجال إنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء"، ويختتم التقرير بفصل يستعرض أوضاع الاقتصاد الفلسطيني.

أداء الاقتصاد العالمي

شهد الاقتصاد العالمي خلال عام 2017 عدداً من التطورات والأحداث التي أثرت إيجاباً على أدائه، يأتي في مقدمتها التحسن الملموس في أنشطة الاستثمار والتجارة، وتواصل السياسات النقدية التيسيرية التي تبنتها السلطات النقدية في عدد من دول العالم، واستمرار الاقتصاد الصيني في تسجيل معدلات نمو مرتفعة، والتعافي الجزئي لمستويات النشاط الاقتصادي في منطقة اليورو بعد فترات من تباطؤ النمو بل وانكماش النمو في بعض السنوات السابقة، فضلاً عن التحسن النسبي في الأسعار العالمية للنفط.

رغم ذلك لم تكن كل العوامل دافعةً للنمو خلال عام 2017، ففي الواقع عانى الاقتصاد العالمي من بعض معوقات النمو يأتي في مقدمتها تزايد الاتجاه نحو الحمائية، إضافة إلى التطورات السياسية غير المواتية في بعض بلدان العالم، وارتفاع أسعار الفائدة الأميركية ثلاث مرات عام 2017 بعد سنوات من الثبات وتأثير ذلك على تقلبات الأسواق المالية، والتدفقات الاستثمارية المباشرة إلى البلدان النامية والاقتصادات الناشئة. كمحصلة لذلك، ارتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى نحو 3.8 في المائة عام 2017، مقابل 3.2 في المائة عام 2016.

في هذا السياق، سجل معدل نمو الاقتصادات المتقدمة ارتفاعاً ملموساً من نحو 1.7 في المائة عام 2016 إلى 2.3 في المائة عام 2017 بفعل تحسن الأداء الاقتصادي في عدد كبير من دول المجموعة خلال العام. بالنسبة للاقتصادات الناشئة، التي تساهم بشكل كبير في نمو الاقتصاد العالمي، فإن معاودة أسعار النفط والغاز اتجاهها نحو الارتفاع ساهم في ارتفاع معدل نمو دول المجموعة خلال عام 2017 ليبلغ 4.8 في المائة مقابل 4.4 في المائة في عام 2016. بدوره، انعكس التحسن في معدل نمو الاقتصاد العالمي في ارتفاع معدل التضخم في الاقتصادات المتقدمة، حيث ساهمت عدة عوامل في هذا الارتفاع كان من أهمها الزيادة في مستويات الطلب، وارتفاع أسعار النفط والمواد الأولية والسلع الغذائية. في المقابل، تراجعت معدلات التضخم في البلدان النامية واقتصادات السوق الناشئة بما يعكس تأثير تدابير ضبط أوضاع الموازنات العامة في بعض هذه الدول.

من جانب آخر، شهدت معدلات نمو التجارة الدولية ارتفاعاً ملموساً لتسجل نحو 4.9 في المائة عام 2017 مقارنة بنحو 2.3 في المائة عام 2016 بما يعد أعلى معدل لنمو التجارة الدولية منذ عام 2011. كما شهد عام 2017 نمو التجارة الدولية بما يفوق معدل نمو الاقتصاد العالمي، وهو ما لم يحدث منذ سنوات. فيما يتعلق بالمدىونية الخارجية، فقد ساهمت التطورات الدولية في ارتفاع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة ليبلغ نحو 9389 مليار دولار عام 2017 مقابل 8642 مليار

دولار عام 2016. على صعيد أسعار صرف العملات الرئيسية، فقد شهدت عدة تطورات خلال عام 2017، حيث واصل الدولار الأمريكي تحقيقه لمكاسب مقابل بعض العملات الرئيسية الأخرى وإن كانت أقل بكثير من تلك المسجلة خلال الأعوام السابقة، حيث ارتفعت قيمة الدولار مقابل الجنيه الاسترليني، في حين تراجعت قيمته مقابل اليورو والين الياباني.

أداء الاقتصادات العربية

التطورات الاقتصادية

تأثر الأداء الاقتصادي في الدول العربية خلال عام 2017 بأربعة عوامل رئيسية تمثلت في تعافي الاقتصاد العالمي، والتطورات المتعلقة بأسواق النفط العالمية خاصة الاتفاق الذي أبرمته الدول الأعضاء في منظمة الأوبك مع الدول المصدرة للنفط خارج المنظمة لخفض كميات الإنتاج النفطي بهدف استعادة السوق النفطية لتوازنها، بالإضافة إلى مواصلة عدد من الدول العربية مساعيها لتبني إصلاحات تستهدف تحقيق الانضباط المالي والاستدامة المالية بما أثر على مستويات الإنفاق العام، إلى جانب تواصل التدايعات الناتجة عن الظروف الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية.

وبعد سنتين متتاليتين من الانكماش، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية في عام 2017 بنسبة 3.8 في المائة. وسجلت الدول العربية كمجموعة معدل نمو بالأسعار الثابتة بلغ نحو 1.0 في المائة، وقدر معدل النمو بحوالي 0.7 في المائة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط، مقابل 3.1 في المائة في مجموعة الدول العربية الأخرى. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية ككل حوالي 5979 دولار مقابل 5889 دولار عام 2016، محققاً بذلك معدل نمو بلغ نحو 1.5 في المائة مقابل انكماش بلغ نحو 5.4 في المائة عام 2016.

فيما يتعلق بالهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي، فقد شهد عام 2017 زيادة في حصة قطاعات الإنتاج السلعي نتيجة لارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الاستخراجية على حساب بقية القطاعات نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية للنفط خلال العام. بناء عليه، حقق القطاع أعلى معدل نمو بالأسعار الجارية بمتوسط بلغ نحو 21.5 في المائة بالمقارنة مع انكماش بلغ نحو 16.7 في المائة عام 2016. من حيث توزيع الناتج حسب بنود الإنفاق، ساهم الإنفاق الاستهلاكي بنحو 68.9 في المائة من إجمالي الناتج، رغم كونه قد شهد تراجعاً كانعكاس لبرامج ضبط الإنفاق الحكومي التي تم تبنيها خلال عام 2017 في العديد من الدول العربية، وجاء تالياً الإنفاق الاستثماري الذي ساهم بنحو 27 في المائة، ثم فجوة الموارد بنسبة بلغت حوالي 4.1 في المائة.

فيما يتعلق بأوضاع الفقر في الدول العربية، تشير البيانات المتوفرة إلى أن أكثر من ثلث السكان فيما لا يقل عن ست دول عربية يعيشون تحت خط الفقر، بينما تتراوح نسبة من يعيشون تحت خط الفقر بين ربع وثلث إجمالي عدد السكان في أربع دول عربية أخرى. حققت معظم الدول العربية المتوفرة عنها بيانات خفصاً نسبياً في مستويات الفقر منذ بداية الألفية الثالثة، بدلالة مؤشر نسبة من يعيشون تحت خط الفقر أو ما يسمى "عدد الرؤوس" (Head count) بدرجات متفاوتة. أما فيما يتعلق بدليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يتضمن ثلاثة أبعاد لدرجة الحرمان الفردي، وهي الصحة والتعليم ومستوى المعيشة، فتظهر النتائج أن الدول العربية الأفقر وفق معيار الإنفاق أو الدخل هي أيضاً الأفقر وفق ترتيب الدول حسب دليل الفقر متعدد الأبعاد، بينما لا ينطبق نفس الاستنتاج بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط أو المرتفع. ففي حين يسهم المستوى المعيشي بشكل رئيسي في قيمة الدليل بالنسبة للدول الأقل دخلاً، يسهم بُعدي الصحة والتعليم بشكل أكبر في الدليل بالنسبة لبقية الدول. ويفيد تقدير حديث بأن حوالي 41 في المائة من سكان الدول العربية يقعون تحت خط الفقر متعدد الأبعاد، بينما

يعيش حوالي 13 في المائة من السكان في فقر مدقع. أما من حيث مستويات توزيع الدخل، تفيد البيانات المتوفرة بتحسّن درجة المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية بدلالة مؤشر جيني، رغم ذلك لم يكن تغيير هيكل توزيع الدخل أو الإنفاق بين مختلف الشرائح في صالح الطبقات الفقيرة ما بين عامي 2005 و2012 في بعض الدول منخفضة الدخل.

التطورات الاجتماعية

رغم التطورات الإيجابية لكثير من المؤشرات الاجتماعية في المنطقة، فإن غالبية الدول العربية لا تزال تواجه تحديات على صعيد الحاجة إلى رفع مستويات جودة التعليم. كما تواجه الدول العربية تحديات تتعلق بارتفاع نسبة البطالة بشكل عام وارتفاع معدل البطالة بين أوساط الشباب والمتعلمين بشكل خاص، وانخفاض نسبة مساهمة الإناث في أسواق العمل. كما أن أول دولة عربية - وهي الإمارات العربية المتحدة - في الترتيب العالمي لمؤشر اقتصاد المعرفة، الذي يصدره البنك الدولي، تحتل المرتبة 42 بين كافة دول العالم، تليها البحرين وعمان والسعودية في المراتب 43 و47 و50 على التوالي. أما ترتيب باقي الدول العربية، فيضع جلها في النصف الثاني من القائمة الدولية. يدل ذلك على جسامه التحديات التي لا تزال تواجه المنطقة العربية على طريق الالتحاق بالصف الأول من دول العالم من حيث كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية.

يترجم متوسط دليل التنمية البشرية للدول العربية والذي بلغ حوالي 0.687 خلال عام 2016 التقدم الذي أحرزته الدول العربية في مجال التنمية البشرية وهو ما يضعها في مصاف الدول ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة. رغم كون متوسط دليل التنمية للدول العربية يفوق نظيره المسجل على مستوى الدول النامية البالغ 0.508، إلا أنه يُظهر حجم التحدي الذي يواجهه هذه الدول للحاق بركب الدول المتقدمة التي سجل مؤشر التنمية البشرية بها 0.892 في العام ذاته. كما أن ارتفاع معدلات البطالة يؤكد الحاجة إلى خلق المزيد من فرص العمل لاسيما للشباب المتعلمين.

التطورات القطاعية

الزراعة

بلغت قيمة الناتج الزراعي للدول العربية حوالي 138.3 مليار دولار في عام 2017، أي بانكماش بلغت نسبته حوالي 2.8 في المائة بالمقارنة مع مستويات الناتج الزراعي المسجلة عام 2016 وهو ما أدى إلى انخفاض نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 6.0 في المائة في عام 2016 إلى 5.6 في المائة في عام 2017. بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي حوالي 366 دولاراً بانخفاض معدله 4.4 في المائة. يعود سبب تراجع نمو الناتج الزراعي مقوماً بالدولار إلى تراجع سعر صرف العملات الوطنية مقابل الدولار في بعض الدول العربية الزراعية مثل مصر بنسبة 77.4 في المائة واليمن بنسبة 29.4 في المائة وتونس بنسبة 12.6 في المائة. بالإضافة إلى عوامل هيكلية مثل الهجرة إلى المدن ونمو قطاعي الخدمات والصناعة.

تمثل محدودية الموارد الأرضية والمائية أهم المعوقات التي تحد من التنمية الزراعية، وقد شكلت مساحة الأراضي المزروعة في عام 2016 حوالي 38.1 في المائة من المساحة القابلة للزراعة، زرع منها فعلياً حوالي 67.5 في المائة، فيما يُقدر إجمالي الموارد المائية التقليدية المتجددة بحوالي 274 مليار متر مكعب وبمعدل حصة للفرد في عام 2017 يبلغ حوالي 662 متر مكعب.

انخفض عدد العاملين في القطاع الزراعي في الدول العربية عام 2016 بنسبة 2.3 في المائة ومن ثم أصبحت العمالة الزراعية تمثل حوالي 18.3 في المائة من إجمالي القوى العاملة. وتعتبر الهجرة من الريف إلى المدينة

أهم أسباب هذا الانخفاض وفي مقدمة المعوقات التي تعترض التنمية الزراعية في الدول العربية. على صعيد التجارة الخارجية الزراعية، ارتفعت قيمة العجز التجاري الزراعي للدول العربية من حوالي 60 مليار دولار في عام 2015 إلى حوالي 62 مليار دولار في عام 2016 أي بزيادة نسبتها 3.3 في المائة. بلغت فجوة الغذاء في الدول العربية حوالي 33 مليار دولار عام 2016، في ظل انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي لعدد من السلع الغذائية الرئيسية وفي مقدمتها مجموعة الحبوب بنسبة 38 في المائة، والقمح بنسبة 34 في المائة، والزيوت بنسبة 32 في المائة، والشعير بنسبة 28 في المائة.

الصناعة

حافظ قطاع الصناعة في الدول العربية على دوره المحوري في الاقتصاد العربي ذلك بفضل ارتفاع معدل نمو قطاع الصناعات الاستخراجية بما يعكس التحسن الملحوظ في أسعار النفط في الأسواق العالمية، حقق الناتج الصناعي في الدول العربية نمواً إيجابياً في عام 2017 بلغ حوالي 14 في المائة، حيث ارتفع من 691.6 مليار دولار في عام 2016 إلى حوالي 787.8 مليار دولار في عام 2017.

ساهم الناتج الصناعي للدول العربية بحوالي 31.9 في المائة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعام 2017، توزعت بين 21.7 في المائة، للصناعات الاستخراجية، و10.2 في المائة، للصناعات التحويلية. ساهم قطاع الصناعة في توفير فرص العمل لحوالي 17.7 في المائة، من القوى العاملة العربية. كما ساهم القطاع في دفع جهود ومعدلات التنمية والتجارة الخارجية وزيادة الدخل القومي، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج الصناعي في عام 2017 حوالي 2,081 دولار مقارنة بنحو 1710 دولار عام 2016.

حققت الصناعات الاستخراجية والتحويلية العربية نتائج هامة في عام 2017، فقد بلغ الإنتاج العربي من النفط حوالي 24.4 مليون برميل/ في اليوم منخفضاً بنسبة 1.4 في المائة في إطار التزام الدول العربية باتفاق الدول المُنْتَجة للنفط داخل منظمة الأوبك والدول المُنْتَجة الرئيسية الأخرى خارج المنظمة بخفض إنتاج النفط بواقع 1.8 مليون برميل/ يوم وهو ما ساهم في رفع مستوى الأسعار بحوالي 29 في المائة. بلغ إنتاج الدول العربية من الغاز الطبيعي المسوق في عام 2017 حوالي 579.8 مليار متر مكعب وبنمو بلغ حوالي 0.6 في المائة. إضافة لما سبق، أظهرت مؤشرات التعدين استقرار مؤشرات الاحتياطي والإنتاج من خامات الحديد، وصخر الفوسفات، والزنك، والرصاص، والنحاس وبلغ إنتاج الدول العربية من الفحم الحجري حوالي 1,265 ألف طن عام 2017.

شهدت الصناعات التحويلية العربية نمواً إجمالياً طفيفاً بلغ حوالي 0.5 في المائة. بلغت القيمة المضافة في قطاع التشييد والبناء في عام 2017 حوالي 175 مليار دولار مسجلاً انكماشاً بنسبة بلغت 0.4 في المائة، بينما وصل إنتاج الدول العربية من الإسمنت في عام 2016 إلى حوالي 233 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 4 في المائة. ووصل إنتاج الدول العربية من الحديد الصلب في عام 2017 إلى حوالي 21.5 مليون طن وبمعدل نمو ملحوظ بلغ حوالي 7.1 في المائة. وبلغ الإنتاج العربي من صناعة السكر في عام 2016 حوالي 3.6 مليون طن تشكل حوالي 28.8 في المائة من إجمالي الاستهلاك العربي. من جانبٍ آخر، بلغ إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2017 حوالي 8.9 مليون برميل يومياً بانخفاض حوالي 248 ألف برميل يومياً عن مستواه في عام 2016. وشهدت الصناعات البتروكيماوية نمواً بلغ حوالي 3.7 في المائة مدعومةً باستثمارات إضافية جديدة في هذا القطاع، فيما استقر مستوى إنتاج الايثلين عند مستواه المُسجل العام السابق والبالغ حوالي 27.3 مليون طن/سنة.

النفط والطاقة

بدأت أسواق النفط العالمية في الاتجاه نحو استعادة التوازن خلال عام 2017، منهيّةً فترة طويلة وغير مسبوقة من التراجع في أسعار النفط على مدى السنوات الثلاث السابقة، يأتي ذلك تزامناً مع بدء سريان اتفاق خفض الإنتاج الذي توصلت إليه دول منظمة أوبك مع منتجي النفط من خارجها في نهاية عام 2016، والذي تم تمديده حتى نهاية عام 2018، مع التحسن الملحوظ في الالتزام بهذا الاتفاق.

سجلت أسعار النفط العالمية ارتفاعاً ملحوظاً ليصل المعدل السنوي لسعر سلة خامات أوبك خلال عام 2017 إلى 52.5 دولار/ برميل، وهو أعلى مستوى له منذ عام 2014، متأثرة بعوامل عديدة ومتشابكة منها ما له علاقة بأساسيات السوق وبعضها بعيد كل البعد عن ذلك كالعوامل الجيوسياسية ونشاط المضاربات وقوة/ ضعف الدولار الأمريكي. سجل الطلب العالمي على النفط نمواً بنحو 1.6 مليون ب/ي، مقارنة بنمو بلغ 1.7 مليون ب/ي عام 2016، ليصل مستواه إلى 97 مليون ب/ي عام 2017.

استمرت خلال العام وفرة الإمدادات وخاصة من الولايات المتحدة الأمريكية كما تأثرت أسعار النفط العالمية بعدة عوامل أخرى من أهمها التحسن في أداء الاقتصاد العالمي بشكل عام. حيث ارتفعت الإمدادات من الدول المنتجة من خارج أوبك بنحو 800 ألف (ب/ي) لتصل إلى 57.8 مليون (ب/ي). في حين تراجعت إمدادات دول أوبك من النفط الخام والنفوط غير التقليدية بمقدار 100 ألف (ب/ي) لتصل إلى 38.7 مليون (ب/ي). في المحصلة ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية العالمية بنحو 700 ألف (ب/ي)، ليلعب 96.5 مليون (ب/ي). وخلال عام 2017 تراجعت مخزونات النفط العالمية، وخاصة مخزونات النفط الخام التجارية لدى الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وتحققت خلال عام 2017 زيادة طفيفة في الاحتياطيات العالمية المؤكدة من النفط والغاز الطبيعي نسبتها 0.3 في المائة و0.7 في المائة على التوالي.

فيما يخص الدول العربية، فقد حققت خلال العام أربعة اكتشافات نفطية وخمسة اكتشافات غازية، واستحوذت على أكثر من 49 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط و27.8 في المائة من احتياطيات الغاز الطبيعي العالمية. واستأثرت الدول العربية بنسبة 30.5 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام، وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق نحو 15.8 في المائة من الإجمالي العالمي.

ارتفع استهلاك الطاقة في الدول العربية عام 2017 بنحو 281 ألف برميل مكافئ نفط في اليوم أي بنسبة 1.9 في المائة ليصل إلى 14.9 مليون برميل مكافئ نفط يومياً، وظل النفط والغاز الطبيعي المصدرين الأساسيين اللذين تعتمد عليهما الدول العربية لتغطية احتياجاتها من الطاقة، حيث شكلت حصتهما معاً 98.5 في المائة من إجمالي المصادر.

فيما يخص المعدلات السنوية لأسعار نفوط التصدير الرئيسية في الدول العربية، فقد شهدت ارتفاعاً في مستوياتها خلال عام 2017 بنسب متفاوتة تراوحت ما بين 18.4 و24.2 في المائة، مما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في قيمة الصادرات النفطية في الدول العربية.

التطورات المالية

تأثرت الأوضاع المالية في الدول العربية بعدة عوامل خلال العام 2017، منها التطورات في أسعار النفط العالمية، والتي شهدت ارتفاعاً بعد عدد من السنوات سارت فيها الأسعار في اتجاه تنازلي، الأمر الذي أدى إلى زيادة حصة الإيرادات المالية في معظم الدول العربية النفطية. عملت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط على تنويع موارد الموازنة العامة لتعزيز منعة اقتصاداتها إزاء الصدمات المترتبة على تطورات أسواق النفط العالمية، حيث برز اتجاه لتطوير الأنظمة الضريبية وزيادة الرسوم الحكومية بما يساهم في تقليل الاعتماد على

إيرادات النفط في الموازنة العامة. وكان لعودة التعافي الاقتصادي في عدد من الدول العربية ذات الاقتصادات المتنوعة، وإن كان بوتيرة بطيئة، والإصلاحات الضريبية التي تم تنفيذها، دور كبير في زيادة حصة الإيرادات الضريبية في هذه الدول.

وقامت معظم الدول العربية خلال عام 2017 ببذل جهود حثيثة لاحتواء وإعادة توجيه النفقات العامة بإطار سياساتها وخططها في مجال الإصلاحات المالية الهادفة لتعزيز موقف الموازنات العامة واستدامة الوضع المالي، تضمن ذلك المواصلة في ترشيد النفقات الجارية وتعزيز الإنفاق الرأسمالي وفقاً لأولويات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، مع إيلاء اهتمام خاص لمنظومة البرامج الاجتماعية وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي. من جهة أخرى، تأثرت الأوضاع المالية بالظروف الداخلية غير المواتية التي شهدتها بعض الدول العربية، وما تبعها من انعكاسات أثرت سلباً على الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية المختلفة، مما ألقى بالضغوط على الموازنات العامة جراء المتطلبات التي طرأت لمقابلة الكلفة الاقتصادية والمالية المترتبة على هذه الظروف.

على ضوء ما تقدم، ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة بنسبة بلغت حوالي 17.1 في المائة ليصل إلى حوالي 675.2 مليار دولار، ما يمثل حوالي 27.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بينما ارتفع إجمالي الإنفاق العام للدول العربية كمجموعة بنسبة طفيفة بلغت حوالي 0.3 في المائة ليصل إلى حوالي 826.7 مليار دولار، ما نسبته 33.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة.

ترتبت عن هذه التطورات تحسناً في الوضع المالي الكلي، حيث تراجع عجز الموازنة العامة المجمعّة للدول العربية ليصل إلى حوالي 151.4 مليار دولار في عام 2017، ما نسبته 6.1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بعجز بلغ حوالي 247.8 مليار دولار في عام 2016، ما يمثل 10.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

بالنسبة لإجمالي الدين العام القائم (الداخلي والخارجي) في بعض الدول العربية المتوفرة بيانات بشأنها، فقد ارتفع بنحو 6.1 في المائة ليصل إلى حوالي 658.5 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بحوالي 620.4 مليار دولار في عام 2016. بذلك ارتفعت نسبة الدين العام للدول العربية المقترضة إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ حوالي 116.5 في المائة في عام 2017 مقارنة بحوالي 99.8 في المائة في عام 2016.

التطورات النقدية والمصرفية وفي أسواق المال العربية

استمر خلال العام تأثر الأوضاع النقدية بالضغوطات الناتجة عن تباطؤ مستويات النشاط الاقتصادي في الدول العربية وأوضاع الموازنات العامة التي أدت إلى تنامي احتياجات التمويل المحلي في ضوء ارتفاع العجزات في الموازنات العامة في عدد من هذه الدول. في ظل ارتباط عدد كبير من العملات العربية بالدولار الأمريكي واتجاه مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إلى الرفع التدريجي لأسعار الفائدة عام 2017 بنحو 75 نقطة أساس عام 2017، ارتفعت أسعار الفائدة الرسمية في الدول العربية التي تتبنى نظاماً ثابتة لأسعار الصرف ومعظمها من البلدان العربية المصدرة للنفط للحفاظ على استقرار سياسة سعر الصرف. فيما ارتفعت أسعار الفائدة في بعض الدول العربية المستوردة للنفط التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف بهدف احتواء جانب من الضغوط التضخمية ودعم العملات المحلية. انعكست الارتفاعات المتوالية لأسعار الفائدة على أوضاع التمويل في البلدان العربية، حيث أدت إلى رفع كلفة التمويل المحلي والأجنبي للمشروعات وسداد العجزات في الموازنات العامة، وهو ما انعكس بدوره على مستويات النشاط والنمو الاقتصادي.

من جانب آخر، واصلت بعض المصارف المركزية العربية في الدول العربية المستوردة للنفط سعيها إلى تعزيز مرونة أسعار الصرف بما يعكس حرصها على زيادة قدرة نظم الصرف على امتصاص الصدمات الخارجية، وذلك في ظل نجاح الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في بعضها في تعزيز وضعية استقرار

الاقتصاد الكلي. مكنت هذه التحولات في نظم الصرف عدد من الدول العربية من المضي قدماً في تنفيذ سياساتها الرامية إلى استهداف التضخم وأعلن بعضها لأول مرة عن مستهدفات كمية لمعدلات التضخم. في هذا الإطار، واصلت هذه المصارف سعيها إلى بناء أطر لتوقعات التضخم على المدى القصير والمتوسط، ومتابعتها بشكل مستمر للمؤشرات ذات العلاقة بالأسعار كهدف وسيط للسياسة النقدية، واستخدامها لسعر الفائدة في السوق النقدية كهدف تشغيلي للسياسة النقدية.

استخدمت البنوك المركزية العربية خلال عام 2017 عدداً من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لإدارة السيولة من أهمها نوافذ الإيداع والإقراض وعمليات السوق المفتوحة ومزادات بيع وشراء النقد الأجنبي، لدعم مستويات السيولة المحلية والحفاظ على الاستقرار السعري ودعم النشاط الاقتصادي. في هذا الإطار، واصلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية خلال عام 2017 سعيها إلى تحديث الأطر التشغيلية للسياسة النقدية لضمان كفاءتها وفعاليتها ودعم الاستقرار السعري وحفز النمو الاقتصادي.

أما على صعيد القطاع المصرفي، تباين أداء القطاع المصرفي العربي خلال عام 2017 بالمقارنة مع العام الماضي. فقد سجلت المصارف العربية تحسناً في إجمالي الودائع، والقواعد الرأسمالية، فيما عرف إجمالي الموجودات وإجمالي القروض والتسهيلات المقومة بالدولار انكماشاً على مستوى الدول العربية كمجموعة بما يعكس التغيرات في أسعار الصرف في بعض البلدان العربية. وقد حافظت معدلات كفاية رأس المال للمصارف على مستوياتها المرتفعة نسبياً في غالبية الدول العربية في العام 2017، بالمقارنة مع الحدود الدنيا المطلوبة وفقاً لمقررات لجنة بازل البالغة 10.5 في المائة.

على صعيد أسواق المال العربية، جاء أداء الأسواق المالية العربية خلال عام 2017 إيجابياً بشكل عام، وذلك بالمقارنة مع عام 2016. فقد ارتفعت القيمة السوقية للبورصات العربية المنضمة بقاعدة البيانات الخاصة بصندوق النقد العربي بنحو 25.6 مليار دولار. فيما استمرت أحجام التداول بالتراجع للسنة الثالثة على التوالي، لتسجل تراجعاً بنسبة تجاوزت 20 في المائة. على صعيد الاستثمار الأجنبي في البورصات العربية، استمر التراجع - وللعام الثالث على التوالي - في قيم التعاملات الخاصة بالمستثمرين الأجانب، ولكن بشكل طفيف بالمقارنة مع عام 2016، وسجلت هذه التعاملات صافي تدفق سالب مقارنة مع صافي تدفق موجب العام الماضي. هذا وقد حفل عام 2017 بمواصلة السلطات الإشرافية والرقابية في الدول العربية جهودها للارتقاء وتطوير البنية التشريعية والتنظيمية للقطاع المصرفي ولأسواق المال، من خلال مواكبة التطورات والالتزام بالمعايير والمبادئ الدولية، والعمل على تطوير وتحديث التعليمات والممارسات المنسجمة مع هذه المعايير والمعززة للإفصاح والشفافية.

التجارة الخارجية (الإجمالية والبيئية)

بلغت التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2017 ما قيمته 1,764 مليار دولار مقارنة 1580 مليار دولار عام 2016 محققة نسبة ارتفاع بلغت حوالي 11.6 في المائة بما يعكس ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية إلى 956 مليار دولار عام 2017 مقارنة مع 786 مليار دولار عام 2016 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 21.6 في المائة عما كانت عليه عام 2016. أما أداء الواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً عام 2017 لتبلغ ما قيمته 808.1 مليار دولار مقارنة مع نحو 794.4 مليار دولار عام 2016، أي بارتفاع بلغت نسبته 1.7 في المائة.

بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2017، فقد أظهرت البيانات موجة من الصعود في حجم الصادرات العربية المتجهة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل تغير وصل الي 11.6 بالمائة، والاتحاد الأوروبي بزيادة بلغت 6.4 بالمائة، وآسيا بتحسّن ملحوظ ما نسبته 16.7 بالمائة في مقابل زيادة نسبة الصادرات العربية المتوجهة إلى باقي دول العالم بنسبة وصلت الي 43.0 في المائة. فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسيين خلال عام 2017، سجلت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية

نسبة انخفاض بلغت 2.8 في المائة، بينما ارتفعت الواردات من الدول العربية بنسبة 9.4 بالمائة وكذلك الواردات من الدول الآسيوية بنسبة 0.1 بالمائة.

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة الخارجية، مازالت تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية بلغت حوالي 60.1 في المائة مع ثبات في نسب القطاعات الأخرى رغم الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات العربية. كما احتفظت المصنوعات بحصتها التي تبلغ 30.5 في المائة وكذلك السلع الزراعية بأهمية نسبية تُقدر بنحو 7.7 من إجمالي قيمة الصادرات. فيما يتعلق بالهيكل السلعي للواردات، فتشير البيانات إلى أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية ما نسبته 66.1 بالمائة، بينما سجلت الأهمية النسبية للسلع الزراعية انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى نحو 18.9 في المائة من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2017.

بخصوص التجارة السلعية العربية البينية، فقد تحسن أداءها مع الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط العالمية خلال عام 2017. هذا، بينما تواصل تأثر حركة التجارة بين الدول العربية بالظروف الداخلية التي تشهدها بعض دول المنطقة. نتيجة لتلك التطورات، ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2017 بنسبة بلغت حوالي 9.9 في المائة لتصل إلى نحو 218.6 مليار دولار، مقابل حوالي 198.8 مليار دولار محققة خلال العام السابق. فيما يتعلق بالهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، بلغت حصة التجارة البينية للنفط الخام حوالي 4.7 في المائة من متوسط قيمة التجارة البينية العربية خلال عام 2017. وبالنسبة لمكونات التجارة البينية غير النفطية، استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ثم مجموعة السلع الزراعية.

فيما يخص تجارة الخدمات، فقد تراجع العجز في صافي ميزان تجارة الخدمات للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 كمحصلة أساسية لارتفاع مستويات المتحصلات من الخدمات وتراجع المدفوعات الخدمية. فقد زادت المتحصلات الخدمية للدول العربية بنسبة قدرها حوالي 9.7 بالمائة خلال عام 2017 لتصل إلى 202.3 مليار دولار مقارنة مع نحو 184.4 مليار دولار محققة في العام السابق. يرجع ذلك لارتفاع العائدات من قطاع السياحة في بعض الدول مع استقرار ظروفها الداخلية. بينما ارتفعت قيمة المدفوعات الخدمية للدول العربية بنحو 5.7 في المائة لتصل إلى نحو 319.8 مليار دولار خلال عام 2017 مقابل حوالي 302.6 مليار دولار مسجلة خلال عام 2016. جاء ذلك نتيجة لأثر ارتفاع قيمة الواردات السلعية للدول العربية على بنود مدفوعات النقل والشحن والتأمين. نتيجة للتطورات المذكورة في كل من المتحصلات والمدفوعات فقد استمر انخفاض عجز الميزان الخدمي للدول العربية كمجموعة خلال عام 2017 بنسبة 0.6 في المائة عام 2017 ليقصر على حوالي 117.5 مليار دولار مقارنة مع عجز قدره 118.3 مليار دولار خلال عام 2016.

وخلال عام 2017، شهدت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استكمال المفاوضات حول مختلف الجوانب المتعلقة بالتشريعات والوفاء بمتطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سواء من حيث تحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية، أو تحرير تجارة السلع، بالإضافة إلى متابعة مرحلة الانتقال نحو إقامة الاتحاد الجمركي العربي.

موازن المدفوعات والدين العام الخارجي وأسعار الصرف

استفاد أداء موازين مدفوعات الدول العربية خلال عام 2017 من التحسن النسبي الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط والمواد الخام، مما نتج عنه زيادة الفائض بالميزان التجاري لتلك الدول بما يفوق الضعف ليبلغ حوالي 174.1 مليار دولار. إضافة لذلك فقد انخفض العجز بميزان الخدمات والدخل وصافي التحويلات، بالتالي تحول العجز المسجل في الميزان الجاري للدول العربية كمجموعة خلال عام 2016 إلى فائض قدره 30.3 مليار دولار يمثل 1.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017. وقد نتج عن تلك التطورات السابقة

انخفاض العجز الكلي لموازن مدفوعات الدول العربية كمجموعة البالغ 137.5 مليار دولار عام 2016 إلى حوالي 58 مليار دولار خلال عام 2017.

على صعيد الدين الخارجي، ارتفع إجمالي الدين الخارجي للدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة بلغت 10 في المائة في عام 2017 ليصل إلى حوالي 256.7 مليار دولار مقارنة بحوالي 233 مليار دولار في عام 2016. تُعزى الزيادة في المديونية الخارجية إلى لجوء عدد من الدول العربية إلى الاقتراض الخارجي لتمويل العجز المالي المُرتفع في ضوء الضغوطات المالية التي تواجهها. من جانب آخر، ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي، بنسبة بلغت 54.5 في المائة لتبلغ حوالي 29.3 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بنحو 18.9 مليار دولار في عام 2016.

فيما يتعلق بمؤشرات المديونية الخارجية للدول العربية المقترضة كمجموعة، فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 بحوالي 4.3 نقطة مئوية، حيث وصلت إلى نحو 31.0 في المائة مقارنة بحوالي 26.7 في المائة في عام 2016. جاء ذلك نتيجة لتسارع نمو الدين العام الخارجي مقارنة بنمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الذي نما بنسبة 3.8 في المائة في نفس العام. وفي ذات السياق، ارتفع مؤشر خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات في الدول العربية المقترضة في عام 2017 بحوالي 4.1 نقطة مئوية ليصل إلى 13.7 في المائة مقارنة بنحو 9.6 في عام 2016.

عكست أسعار صرف العملات العربية المثبتة مقابل الدولار التطورات التي شهدتها العملات الرئيسية في أسواق الصرف الدولية خلال عام 2017 حيث تراجعت قيمة هذه العملات مقابل اليورو في ظل ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار خلال ذلك العام. من جانب آخر تراجعت قيمة بعض عملات الدول العربية التي تتبنى نظاماً أكثر مرونة لأسعار الصرف مقابل اليورو والدولار على ضوء الضغوطات التي شهدتها التوازنات الخارجية لهذه البلدان والسياسات التي تم تبنيها في بعض تلك الدول لزيادة مستويات مرونة نظم الصرف.

(فصل محور التقرير)

آفاق التوليد الكهربائي باستخدام مصادر الطاقات المتجددة في الدول العربية

تعتبر الطاقة المحور الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة والاستقرار والنقد لأبي مجتمع، أخذاً في الاعتبار فعالية إدارة وتنويع مصادرها الأولية، وتحسين كفاءة وترشيد استخدامها وتوافر تكنولوجياتها، وتأمين الحصول عليها بأسعار مقبولة من جانب المستهلك. وقد أولت الدول العربية، خلال العقود الماضية، اهتماماً كبيراً بقطاع الكهرباء، وتمكنت من تحقيق إنجازات ملموسة في إنشاء وتطوير بنية هذا القطاع، حيث ارتفعت كمية الطاقة الكهربائية المولدة بحوالي الضعف خلال الفترة (2005 – 2017)، وارتفع الطلب على الحمل الأقصى بالمقدار ذاته.

تتمتع الدول العربية بوفرة كبيرة في مصادر الطاقة المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، حيث تقع معظم الدول العربية في منطقة الحزام الشمسي، متمتعة بأعلى فيض إشعاعي شمسي على مستوى العالم. كما تتمتع معظم دول المنطقة العربية أيضاً بإمكانات جيدة في مجال طاقة الرياح لتوليد الكهرباء، علاوة على مصادر الطاقة المائية وطاقة الكتلة الحيوية.

وفي إطار تخفيض الاستهلاك المستقبلي من النفط والغاز، وللحفاظ على البيئة وتخفيض الانبعاثات من محطات التوليد الحرارية، توجه العديد من الدول العربية إلى زيادة الاعتماد على التوليد الكهربائي من محطات التوليد التي تعمل على الطاقات المتجددة. وقد حققت الإمارات والأردن ومصر والسودان والمغرب وموريتانيا شوطاً كبيراً في هذا المجال، وقطعت السعودية وتونس والجزائر بعض التقدم، بينما تسعى باقي الدول العربية للتوسع في استخدام تلك الطاقات في مجال التوليد الكهربائي.

إلا أن هناك العديد من الأمور الفنية الواجب أخذها في الاعتبار عند إنشاء محطات توليد كهربائية تعمل بالطاقات المتجددة، أهمها اختيار موقع المشروع وقربه من شبكة الكهرباء، وذلك لتحقيق عائد اقتصادي مناسب منه. وبالنظر إلى أن الطاقة المولدة من المحطات الهوائية والشمسية غير مؤكدة، تحرص شركات الكهرباء على أن تكون القدرة المركبة من المحطات الحرارية مساوية، على الأقل، للحمل الأقصى على الشبكة، وبالتالي لا يؤدي التوسع في إنشاء محطات توليد هوائية وشمسية إلى تخفيض الاستثمارات في محطات التوليد الحرارية.

العون الإنمائي العربي

واصلت الدول العربية المانحة خلال عام 2017 تقديم المساعدات الإنمائية استجابة لاحتياجات الدول النامية ومن بينها الدول العربية، وذلك من خلال التعاون الثنائي المباشر وعبر مؤسسات مجموعة التنسيق⁽¹⁾. حيث قُدر إجمالي المساعدات الرسمية المقدمة من الدول العربية المانحة⁽²⁾ خلال عام 2017 بحوالي 11.9 مليار دولار بتراجع قدره حوالي 14.4 مليار دولار مقارنةً بالمساعدات المقدمة خلال عام 2016. وبذلك بلغ إجمالي ما قدمته الدول العربية من مساعدات ميسرة خلال الفترة (1970-2017) حوالي 241.7 مليار دولار. وقد بلغت نسبة العون الإنمائي العربي إلى الناتج القومي الإجمالي للدول العربية المانحة الرئيسية حوالي 0.9 في المائة في عام 2017.

من جانب آخر، بلغت المساعدات الإنمائية المقدمة من مؤسسات مجموعة التنسيق في شكل قروض ومعونات في عام 2017 حوالي 19.7 مليار دولار مقابل حوالي 20.0 مليار دولار في عام 2016 مسجلة بذلك انخفاضاً نسبته حوالي 1.5 في المائة. تمثل الالتزامات التمويلية المقدمة منها للدول العربية ما نسبته 43.2 في المائة في عام 2017 من إجمالي تلك الالتزامات مقارنة بنسبة 47.5 في المائة عام 2016.

يوضح التوزيع القطاعي للعمليات التمويلية لمؤسسات مجموعة التنسيق لعام 2017، الاهتمام المتواصل بدعم مشروعات البنى الأساسية وعلى وجه الخصوص مشاريع الطاقة بمختلف أنواعها. إذ بلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الموجهة لهذه المشروعات حوالي 6.0 مليار دولار تشكل حوالي 30.7 في المائة من إجمالي المساعدات المقدمة خلال عام 2017.

(فصل التعاون الاقتصادي العربي المشترك)

التعاون العربي في مجال إنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء

حظي مشروع الربط الكهربائي العربي باهتمام بالغ من أعلى المستويات التنفيذية في الدول العربية حيث يعتبر الربط الكهربائي العربي أحد أهم المشروعات التكاملية العربية ويشكل جانباً مضيئاً في مسيرة العمل العربي المشترك. يمهّد الربط الكهربائي العربي لإقامة سوق عربية مشتركة للكهرباء بين الدول العربية تتم من خلالها عمليات تبادل تجارة الكهرباء بشكل يحقق الكثير من المزايا الاقتصادية والاجتماعية لكافة الدول المشاركة في السوق. شهدت جملة القدرات المركبة لإنتاج الكهرباء في الدول العربية زيادة خلال السنوات الماضية حتى بلغت نحو 287,968 ميجاوات في عام 2017، كنتيجة لتزايد معدلات استخدام الطاقة الكهربائية وكرد فعل للنمو السكاني المطرد والتوسع في مجالات البنية التحتية والصناعية. في المقابل، تعاني البنية الأساسية

(1) مؤسسات مجموعة التنسيق: البنك الإسلامي للتنمية، صندوق أبوظبي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية (أوفيد)، الصندوق السعودي للتنمية، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، برنامج الخليج العربي للتنمية (أجفند)، صندوق النقد العربي، وصندوق قطر للتنمية.

(2) يشمل هذا المبلغ إجمالي التزامات المساعدات الإنمائية المقدمة من السعودية، وصافي السحب بالنسبة للدول الأخرى.

لقطاع الكهرباء في الدول العربية من ضعف الكفاءة، حيث يصل متوسط الفقد في الطاقة الكهربائية على مستويات الإنتاج والنقل والتوزيع إلى حوالي 19 في المائة، بينما يبلغ المعدل العالمي حوالي 8 في المائة.

ارتفع الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة 19.4 في المائة في الفترة ما بين (2010-2014)، ليصل إلى حوالي 1166.4 تيراوات/ ساعة. من المتوقع أن يرتفع الطلب إلى حوالي 1639 تيراوات/ ساعة بحلول عام 2023، وإلى حوالي 2029 تيراوات/ ساعة حتى عام 2028. هذا وتوجد الكثير من العوامل التي هيأت الظروف للتفكير في ضرورة ربط شبكات الكهرباء العربية، من بينها:

- تنوع مصادر الطاقة في الوطن العربي من نفط وغاز طبيعي.
- الاختلاف اليومي والفصلي والسنوي في الطلب على الطاقة بين الدول العربية.
- تفاوت أوقات الحمل الأقصى على مستوى الأقطار العربية.

تُعد مشاريع الربط الكهربائي من أهم المشاريع التي من شأنها الإسهام في مواجهة الزيادة في الطلب على الطاقة الكهربائية المصاحبة لخطط التنمية الاقتصادية، حيث يتم من خلال الربط الاستعانة بقدرات التوليد الفائضة أو الرخيصة في بلد ما كاحتياطي للبلدان الأخرى، مما يضمن تزويد المستهلك بالطاقة الكهربائية بأسعار مناسبة وموثوقة عالية.

لذلك أولت الدول العربية اهتماماً كبيراً لموضوع الربط الكهربائي وذلك من منطلق إدراكها للعوائد الاقتصادية والفنية التي تعود على الدول العربية من خلال ربط شبكاتها الكهربائية والمتمثلة بشكل أساسي في:

- تقليل حجم الاستثمار في قطاع توليد الطاقة الكهربائية نتيجة لتقليل الاحتياطي في محطات التوليد الكهربائية لكل دولة.
- الاستفادة من اختلاف أوقات الذروة واختلاف التوقيت بما يسمح بزيادة القدرة الممكن تبادلها بين الشبكات المرتبطة.
- زيادة كفاءة الأنظمة الكهربائية واعتماديتها بتقديم الدعم في حالات الطوارئ.
- استغلال شبكات الربط الكهربائي في إنشاء شبكات نقل المعلومات بين الدول المرتبطة.

يعتمد مشروع السوق العربية المشتركة للكهرباء على التقدم المحرز بالفعل في الربط الكهربائي وتجارة الكهرباء بين دول مجموعات الربط المختلفة وكذلك خطط التكامل بين شبكات نظم معزولة في الوقت الحاضر (السودان واليمن وجيبوتي والصومال وجمهورية القمر وموريتانيا)، ويستهدف تحقيق المزيد من التقدم في تجارة الكهرباء داخل مجموعات الربط وفيما بينها عن طريق إنشاء سوق عربية للكهرباء لإنشاء وتشغيل سوق كهرباء تنافسية تغطي جميع الدول العربية.

تتمثل مبادئ وأهداف إنشاء سوق عربية مشتركة للكهرباء في تحقيق أفضل النتائج على المدى القصير وال المدى الطويل لإمدادات الكهرباء على أساس إقليمي عربي عام، وليس فقط على أساس وطني، وبتمكين تجارة وتبادل الكهرباء بين مشتري وبائعي الكهرباء ليس فقط داخل أسواقهم الوطنية، بل على مستوى جميع أسواق الدول الأعضاء على أساس الوصول العادل للشبكة والمنافسة. هذا بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار العام والخاص في المشروعات الكبيرة في مجال توليد ونقل الكهرباء ذات الأهمية الإقليمية.

خرجت نتائج دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع الربط الكهربائي العربي الشامل بنتائج إيجابية من ناحية الزيادة المتوقعة في كمية الطاقة المتبادلة بين الدول العربية، أو الوفر المُقدر في تكاليف التوليد في الدول العربية حتى عام 2030 حيث قدرت القيمة الحالية للوفورات بأسعار عام 2014 بحوالي 35 مليار دولار بالإضافة إلى وفر إضافي يقدر بحوالي 11 مليار دولار نتيجة لانخفاض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة.

(فصل تطورات الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال)

الاقتصاد الفلسطيني

استمر الاقتصاد الفلسطيني خلال عام 2017 في التراجع ولا تزال معاناته تتزايد في ظل استمرار الحصار، وارتفاع معدلات البطالة والإغلاق المتكرر للمعابر التجارية، وببطء عملية إعمار ما خلفته الحروب، على ضوء ما سبق، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نحو 3.1 في المائة في عام 2017 مقارنة مع 4.5 في المائة عام 2016.

يشكل الاحتلال العائق الأبرز لجميع مساعي السلطة الوطنية الفلسطينية لتحقيق التنمية، وبالتالي لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية ومستدامة في ظل وجوده وتحكمه في المعابر والحدود، فهو من ناحية يقيد حرية الحركة على المعابر ويفرض القيود على تواصل الاقتصاد الفلسطيني مع العالم الخارجي، ومن ناحية أخرى يعزز استمرار سيطرة قواته على الأجواء البرية والبحرية والجوية، وبالتالي يساهم بشكل كبير في خنق الاقتصاد الفلسطيني. أدى ما سبق الإشارة إليه إلى إعاقة النمو على نطاق واسع وإلى فقدان فرص العمل، وألحق ذلك أضراراً بالغة بالاقتصاد الفلسطيني وبالموارد الإنتاجية والبنية التحتية، وأثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على العديد من المرافق الصناعية والزراعية والتجارية والسكنية بسبب البنية التحتية المنهكة والندرة الحادة في المدخلات والكهرباء والوقود.

فلا تزال سلطات الاحتلال تتحكم في أغلب مصادر نمو الاقتصاد الفلسطيني وتمنع الفلسطينيين من الاستفادة منها واستثمارها ومنها بعض الأراضي المتواجدة في المنطقة المعروفة بالمنطقة (ج) والتي يتواجد بها نحو 61 في المائة من حجم الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بإنعاش الاقتصاد الفلسطيني، كما أن منع سلطات الاحتلال للفلسطينيين من الاستفادة من كل المناطق يعتبر إحدى العراقيل الرئيسية لحدوث تنمية اقتصادية حقيقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لا تُمكن هذه القيود والممارسات التمييزية الإسرائيلية دولة فلسطين من الاستفادة من الشروط التفضيلية التي تتمتع بها مع العديد من الأسواق الدولية، حيث لم تساهم اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية والولايات المتحدة الأمريكية في زيادة وتنوع الصادرات الفلسطينية بالمستوى المطلوب، وأصبح الاقتصاد الفلسطيني يعتمد بشكل أساسي على الاستيراد. لذا فقد تزايدت فجوة الموارد نتيجة لنمو الواردات بمعدل أكبر من الصادرات لتبلغ 5.4 مليار دولار عام 2017، كما ارتفع عجز الموازنة العامة للدولة لتبلغ نحو 257 مليون دولار، وهذا ما انعكس على حجم الدين العام ليبلغ عام 2017 نحو 2.5 مليار دولار، كما بلغ معدل البطالة في فلسطين عام 2017 نحو 27.4 في المائة.